

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### الفُطُوة التالية دراسة الطائفة الثانية

لقد أنهينا الطائفة الأولى التي قد احتفت بتسع روايات تجاه المواسعة، فشاهدنا كيف قد أطلقت الأمر بالقضاء - يقضي - بحيث قد أزهقت وجوب «الفورية» تماماً للقضاء، فرغم أن الشيخ الأعظم لم يخضع لها إطلاقاً إما سندياً أو دلائياً - سوى الرواية الثالثة و الخامسة - ولكن رفضنا إشكالات أغلبها و بررناها تماماً ثم بررنا بها تجاه المواسعة - بكل وضوح و إتقان -.

وأما الطائفة الثانية تجاه المواسعة فأيضاً قد تغشت روايات متلوة، ولهذا قد استذكرها الشيخ الأعظم قائلاً:

«الطائفة الثانية من الأخبار: ما دل على أنه يجوز لمن عليه فائنة أن يصلى الحاضرة في السعة وأن ينتمي إليها (الحاضرة) بنيتها إذا ذكر الفائنة في أثنائها، فمن جملة ذلك ما عن أصل الحلبي المتقدم<sup>[1]</sup> من قوله: «و من نام أو نسي أن يصلى المغرب والعشاء الآخرة، فإن استيقظ قبل الفجر مقدار ما يصلى بهما، فليصلِّيهما، وإن استيقظ بعد الفجر فليصلِّي الفجر (أي الحاضرة) ثم المغرب ثم العشاء (الفائتين)»<sup>[2]</sup>.

فعاينها بدقة، رغم أنها قد تصدّت البيان، ولكنها لم تُفكِّك بين الفاتنات أبداً ولم تستوجب فوريتها إطلاقاً، ولهذا قد استشهد بها الشيخ الأعظم أيضاً قائلاً:

«و دلالته على المطلوب (المواسعة) واضحة بناء على أن وقت العشاءين يمتد للمضطر إلى طلوع الفجر (لأنه قال «إن استيقظ قبل الفجر فليصلِّيهما» و لهذا ستطيب دلالة الرواية)»

و تعلق عليه بأن تسجيل المواسعة لا يتوقف على حتمية «امتداد أمدهما إلى الفجر» لأننا قد بررنا بالفقرة الأخيرة: «و إن استيقظ بعد الفجر فليصلِّي الفجر» حيث لم يستوجب عليه السلام فوريّة الفائنة أساساً.

«و حمل قوله: «بعد الفجر» على القريب من طلوع الشمس (بحيث سيتضيق أمد صلاة الصبح فتنهار الفورية لأن أهل المضايقة لا يُقرّون بالفورية لدى تضييق الحاضرة أيضاً) بعيد جداً، فحمل الأمر بتقديم الفجر على الاستحباب أولى من ذلك التقييد (أي القريب من الطلوع) فيتم المطلوب (فتتسجل المواسعة إذن، إذ تأدية الفجر أحسن من تأدية الفائنة) لكنها لا تنفي التفصيل المتقدم عن المخالف<sup>[3]</sup> (إذ العالمة يعترف انعدام الفورية لو فاتته سائر الأيام)»<sup>[4]</sup>

وبسطاً أكثر: إن العالمة قد ميز ما بين فائنة اليوم فاستوجب فوريتها وبين سائر الأيام بلا فوريّة، فهات الرواية لا تتضارب مع تفكike لأنها تتحدث حول العشاءين الماضيين - فحسب - بحيث سلائم مقالة العالمة - فائنة سائر الأيام - أيضاً، ولهذا لا تتصادم وجوب الفورية لدى فائنة اليوم - لأنها لا تتحدث عنها -.

و بالنهاية إنّا نرفض الفوريّة المطلقة بواسطة إثبات المواسعة بالموجة الجزئية، فيترسخ المطلوب كما صنعه الشّيخ الأعظم، إلا أنه سيهاجم سنته - عقب لحظات -.

## الروایة الثانية من الطائفة الثانية

«و منها ما تقدّم عن كتاب الفاخر[5] - الذي ذكر في أوله: «أنّه لا يروي فيه إلاّ ما اجمع عليه و صحّ من قول الأئمّة» - من قوله: «والصلوات الفائتات تُقضى ما لم يدخل عليه وقت صلاة، فإذا دخل وقت صلاة بدأ يأتي دخل وقتها (أي الحاضرة) و قضى الفائتة متى أحبّ».

و ظاهره وجوب التقديم (الحاضر) إلاّ أن يحمل على الاستحباب (فيوافق أهل المضايقة أيضاً) فيتم المطلوب و هي المواسعة المطلقة من دون تفصيل.

(إشكال الشّيخ تجاه الروايتين) لكن الإنصاف: أنّ عدّ هذين الكلامين (الحلبي و الجعفي في المفاخر) من (نمط) الرواية مشكل، فالظاهر كون الحكم المذكور من هذين الجليلين فتوى مستنبطة من ظاهر الروايات.»[6]

ولكن قد طمسنا مقالته مسبقاً بأنه:

- أولاً: إنّ ظواهر معظم الروايات - كهذه الرواية - أنّ الراوي قد استمعها من فم الإمام تماماً ثمّ بعدهما احتشدت الروايات ضمن أصل مستقلّ، فقد هم باستعراضها على الإمام كي يَسْتَلِمُ النّظر النّهائي و الحصيلة النّاتجة من المعصوم عليه السلام، وبالتالي لا يَجُدُرُ بنا أن ننسب إلى الرواة أنّهم قد دوّنوا فتاهم في الكتاب ثم استعرضوها للإمام، إذ لم تكن هذه الظاهرة مرسومة بل قد بَنَى الرواية على نقل المنقولات المأثورات فحسب.

- ثانياً: حتى لو افترضناها مستنبطة، إلاّ أنّ استعراضه للإمام سُيُّدِي بالحجية التامة بتّا، و ذلك نظير تقريرات الدّروس الدّارجة حالياً حيث إنّ الأستاذ يُملي و المقرر يُنظمها ثم يُمضيها الأستاذ بوصفها كلامه ضمن الدرس - ليس أكثر -.

## الروایة الثالثة من الطائفة الثانية

«و منها: ما أرسله الواسطي (درُست بن أبي المنصور حيث يُعدّ واقفيّاً معتمداً و أحد شيوخ أصحاب الإجماع أيضاً) في كتابه عن الصادق عليه السلام: «إنّ من كان في صلاة ثمّ ذكر صلاة أخرى فائتة أتّمّ التي هو فيها ثمّ قضى ما فات»[7].

و حكى[8] عنه (الواسطي) نسبة هذا إلى أهل البيت عليهم السلام في موضع آخر من كتابه، و دلالته على المطلوب ظاهرة، فلا كلام إلاّ في سنته (لأنّه مرسّل).»[9]

و نجّيب الشّيخ الأعظم:

- أولاً: إنّ هذه النسبة إلى أهل البيت قد أدّلت - صراحةً - بأنّ الحديث يُعدّ مسّلماً لدى الرواة تماماً نظراً لبدهاته.

- ثانياً: إنّ وحدة مضامين الروايات - ضمن طائفة خاصة - تُبرهن على سلامة السّند و توازنها و وثاقتها أيضاً.

-----  
[1] صفحة ٣٠٤ ضمن الرسائل الفقهية للشيخ الأعظم.

[2] رسالة السيد ابن طاوس: ٣٤٠، البحار ٢٩٩:٨٨، الحديث ٦، الحديث ٦، المستدرك ٤٢٨:٦، الباب ١ من أبواب قضاء الصلوات ٧١٤٩.

[3] تقدم في الصفحة ٢٦٨ من نفس كتابه.

[4] أنصارى مرتضى بن محمدأمين. رسائل فقهية (أنصارى) (رسالة في الموسعة و المضايقة). ص310 قم، مجمع الفكر الإسلامي.

[5] تقدم في الصفحة ٣٠٥ من نفس كتاب الشيخ.

[6] نفس المصدر.

[7] راجع رسالة السيد ابن طاوس: ٣٤٤ و البحار ٣٣٠:٨٨.

[8] رسالة السيد ابن طاوس: ٣٤٣ و مفتاح الكرامة ٣٨٨:٣ و الجوهر ٥٠:١٣.

[9] أنصارى مرتضى بن محمدأمين. رسائل فقهية (أنصارى) (رسالة في الموسعة و المضايقة). ص311 قم مجمع الفكر الإسلامي.